

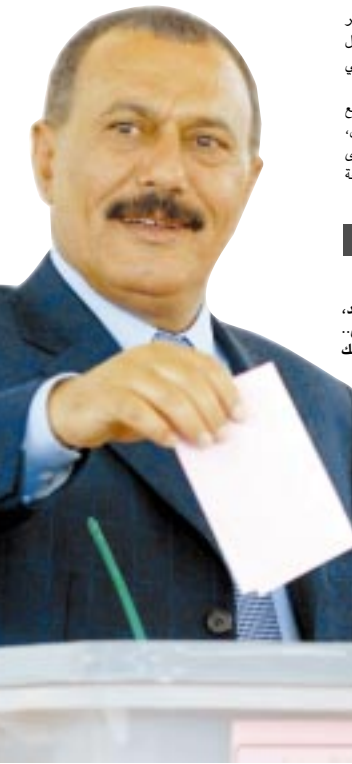


القناعات الموضوعية لاختيار الشعب علي عبدالله صالح رئيساً للمرحلة القادمة

الي تفجير المدمرة كول بعدن وناقلة النفط الفرنسية بحضرموت، هذه المحاولات الدنيئة التي كان مراداً من ورائها وضع اليمن على رأس قائمة الدول المستهدفة من الحملة البولية التي تنزعمها الولايات المتحدة لحرب اليمن التي تغير المتبينة لارهاب.. واستطاعت اليمن أن تغير الموازين وتتحول من دولة مستهدفة الى دولة داعمة لحرب الارهاب، واعادت بذلك النبال التي كانت مصوبة نحوها الى نخور اصحابها.

اجماع شعبي

لقد كان خيار واجماع الشعب اليمني بالاعلانية الساحة في الانتخابات الرئاسية لشخص فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيساً لسبع سنوات قادمة.. هو الخيار الطبيعي الذي لا بد منه، لاستمرار مسيرة الخير والعطاء في التواصل على طريق ترسيخ دعائم النهج الديمقراطي وارساء أسس مبادئ التداول السلمي للسلطة.. واكتمال مشوار البناء التنموي الذي بدأه بؤيرة عالية من العمل الجاد والجداد لبناء المجتمع اليمني الحديث.. فباختيار الرئيس علي عبدالله صالح تكون اليمن قد دخلت منعطفاً جديداً من البناء والتحديث تجلت معالمه بوضوح في البرنامج الانتخابي للاخ الرئيس الذي حدد فيه كثيراً من الاولويات التي سيتم العمل بها ابتداءً من الحد من البطالة ومكافحة الفقر والقضاء على ظاهرة الفساد، وجعل مشروع التنمية الوطنية الشاملة، مشروع المستقبل الذي تتكسر كل الامكانات والجهود والطاقت في سبيل انجازه ووصول خبراته الى كل ابناء الوطن في الريف والحضر وعلى مستوى الداخل والخارج.. وهذا ما سنلخصه في القريب العاجل بفضل تفعيلليات الازمة الحكومية في الترجمة الفعلية على ارض الواقع لكل ما جاء في البرنامج الانتخابي الذي سوف يتحول الى مشروع عمل خلال المرحلة الراهنة والقادمة، كونه قد جاء من وحي متطلبات الواقع اليمني، التي تعلمها الجماهير اليمنية والتي وضعت ثقته في فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الذي عرفته زعمياً وفضلاً فأدّى بحرص على الدوام على مبادلتها الوفاء بالوفاء.



الوطنية ونهجها الديمقراطي واحترامها لحقوق الانسان وحرية الرأي والتعبير وجعل الشعب هو صاحب السلطة والملحة الحقيقية فيها، ومحاربة كل مظاهر الفساد والارهاب الداخلي والخارجي وتفقد زمام السيطرة على ادراتها السياسية في تقرير مصالح شعبيها، وهذه حقيقة تصاف بايجابياتها الكبيرة الى رصيد صاحب العقل الرصين والحكمة الرشيدة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، الذي استطاع ان يخرج اليمن من احلك المواقف والتشاؤمية، التي كان يراد فيها زج اليمن في اتون صراعات دموية، لا قدرة لها على تحمل تبعاتها، من الاحتلال العسكري لجزيرة حنيش

الزخم الجماهيري الكبير الذي شهدته الانتخابات الرئاسية والمحلية الثانية، اثناء الحملات الدعائية، والالتفاف الشعبي المنقطع النظير الذي شهدته محافظات الوطن قاطبة في المهرجانات الانتخابية لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح، وما شهدته الشارع اليمني من جدل ديمقراطي حر ونزيه، حول من هو الرئيس الذي سيختره الشعب لفترة رئاسية قادمة.. وما المزايا والصفات التي يريدها الناخب اليمني في الرئيس الذي سينتخبه؛ وما طمحت به البرامج الانتخابية للمرشحين من الوعود والالتزامات لاصلاح الحاضر ومعالم المستقبل.. كل هذه التساؤلات والحراك الديناميكي المتفاعل بشغافية مرفعة في مناخات اجواء آمنة ومستقرة، لغيت الجواب الشافي والتفسير المفتح لها في يوم الاقتراع وال مباشر، الذي قال الشعب فيه كلمته بكل قناعة ومصداقية، بل ويكل وطمينة وحرص على المصلحة العليا للوطن، التي تمثلت في اختيار الرئيس صالح الذي يمثل مصالح الشعب.. ويسعى نحو تحقيق الامال والطموحات الهادفة الى تحسين مستوى الحياة المعيشية وتوفير فرص العمل وتمكين الضمانات الاجتماعية اللازمة لحياة آمنة ومستقرة تتوافر فيها الظروف الموضوعية المشجعة على المزيد من الحراك التنموي للدفع بعجلة التطورات في كافة ميادين الحياة.

ادعيا لعيد سعيد ارجلدي

اصحاب القرار الذين وقفوا وراء المرشح للرئاسة. وهذه هي القشة التي قصمت ظهر بعير المعارضة التي كان تدفع به للفوز في الانتخابات الرئاسية، حيث ادركها الشعب اليمني، منذ الوهلة الاولى، وحرص على ألا تمر. وتجلي حرصه ذلك من خلال اعطائه صوته لمن يستحقه، الذي يرى فيه حاضره المشرق ومستقبله الاكثر اشراقاً وضياءاً وبهاء.. وكان يوم العشرين من سبتمبر ٢٠٠٦م، اليوم الحاسم، لوضع النقاط على الحروف وتسمية الامور بمسمياتها، وافصاح الشعب عن قناعاته وارادته ورغباته. وذلك باختياره مرشح الوطن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح، الزعيم المراقبي المحلين والوليين والمنظمات الداعمة للديمقراطية في البلدان النامية، ومن قبل الاعلاميين المحايدين، الذين تواجدوا اثناء سير العملية الانتخابية وتوزعوا على مراكز الاقتراع، وجسوا نض الشراخ اليمني وعرفوا ان الناخب اليمني كان جاداً الى حد لا يمكن المساومة فيه على صوته، الذي مثل قناعاته واختياره لحاضره ومستقبله، الامر الذي تجلت فيه بوضوح معالم الصورة الحقيقية لواقع المجتمع اليمني الحديث، الذي جاءت فيه الديمقراطية كخيار وطني رديف لخيار الوحدة اليمنية، للانتقال الى اطوار متقدمة من النماء والتطور والازدهار.

ففي ظل ذلك الزخم الشعبي، المشهود له اقليمياً ودولياً بالنمو والوعي السياسي لدى الناخب اليمني، باهمية خوض مثل هذا المعركة المسلمي لتأسيس قواعد تجريبية ديمقراطية ذات هوية بعينة تستمد قوتها واصالتها وديمومتها من جذور التاريخ الحضارة اليمنية العريقة التي عرفت الشورى، قبل ان يعرف العالم الديمقراطية.. تعتمد البعض من يدابون على الاصططاب في المياه العكرة العزوف على اسطوانة التفاعل الجماهيري والحراك الديمقراطي، والترويج لشاعة تقسيم الشارع اليمني، وميل كفة مرشح اللقاء المشترك نحو الفوز، تحت حجج ومبررات واهية ابرزها ما كان يروج له احزاب اللقاء المشترك بان الشعب يريد التغيير وان ما يطرحه مرشح المشترك هو ما يريده الشعب.. و.. وما الى ذلك من سفسطات المحبطين الذين لا يرون امامهم سوى هاوية السقوط الماضويون اليها، ويريدون ان يجروا الشعب وراءهم، متجاهلين بغياهم ان ابناء الشعب اليمني مختلف فئاتهم وشراخهم الاجتماعية من سياسيين ومثقفين ومهنيين وعامل ومزارعين وعسكريين وامنيين قد اصبحوا مسركين حق اليقين ابن تكمن مصالحهم، ولم يعد بالسهل العزف على اوتار الوطنية الداعمة مشاعرهم واستمالتهم الى التضحية بمصالحهم نظير شعرات ووعود كاذبة لا تملك الدليل ولا المؤشرات التي تؤكد ولو بفسط يسير من اليقين قدرتها على التحول الى افعال لاقتفاد اصحابها لثانية والاجماع على تنفيذها.

القشة التي قصمت ظهر المشترك هذا هو حال المشترك الذي جاء ببرنامج واحد ملعن للملا، لانقاذ جماهير الناخبين باختيار مرشحهم، في الوقت الذي كان يحتفظ فيه كل حزب ببرنامجه الخاص الذي يترجم مصالحه الديمقراطية كخيار وطني رديف المنتخب، الامر الذي كان -لا سمح الله- سيبدل البلاد في دوامة صراع لا تحمد عقباه فيما بين

القشة التي قصمت ظهر المشترك

خرجت الديمقراطية اليمنية من اتونها اكثر قوة وصلابة واكثر حصانة ضد الكثير من الامراض السياسية والاجتماعية التي انتسبت الميزد من عوامل واشتراطات استمرارية بيمومتها وتطورها المضطر، وتجذرها في الوعي والثقافة والسلوك وتنجس نتيجها للحقيقة والاصلاح والتعبير السلمي واداة شعبية حاسمة للرقابة على اداء الازداد والجماعات والاحزاب والمؤسسات الحكومية والشعبية وتقييمها من منظور المصالح الوطنية العليا للمم ارضاً و انساناً.

وقد فرضت العملية الديمقراطية علينا كموالئين واحزاب ومؤسسات مجتمع مني جملة من التحديات برزت من خلال التجربة الانتخابية التي خضناها مؤخراً.. اهمها اعادة قراءة نتائجها برؤية تحليلية عميقة، شفافة وواقعية، بعيداً عن القناعات المسبقة والرؤية الاحادية الجانب والتقييمات القاصرة النابعة عن الفهم القاصر لمضامين ومبادئ ومؤسسات الديمقراطية واهدافها وقواها الاجتماعية.. وان نعيد قراءة هذه التجربة بعيداً عن مضاعف الاحباط او الياس الناتج عن مرارة خسارة السياق الانتخابي بعيداً في الوقت ذاته عن مشاعر الفرح ونشوة الانتصار التي خلقها الانتصار في هذه الانتخابات.

فالوقوع في برائين المشاعر الزائفة التي خلفتها نتائج الانتخابات على طرفي اللجة السياسية التنافسية او قراءتها من منظور تيريري لاسباب الفشل او عوامل النجاح، التي غالباً ما تحرض قبايات الاحزاب على التعلاني الخاطي معها، فالواضح ان قراءة الاحزاب لهذه النتائج نمطية سلبية او قاصرة، وتحول دون ادراكنا الصحيح لمفاهيم الديمقراطية ومضامينها الشاملة، واحتماالاتها وفرائنها ونتائجها المستقبلية، كما انها تمثل تجاهلاً لارادة الناخب وخياراته وقناعاته.

فقد مثلت الانتخابات الرئاسية والمحلية وبشهادة العالم اجمع انتصاراً وطنياً جديداً ذا ابعاد واتار ايجابية وطنية وقومية واقليمية كبيرة لا يمكن التقليل من اهميتها او تشويبها والاساءة اليها، وحرمان الوطن والشعب من ان يجني ثمارها الكبيرة، فهي تمثل من ناحية نقطة تحول نوعية في مسار العملية الديمقراطية اليمنية وانتقالها من مرحلة تحول في التاريخ والثقافة والفكر السياسي العربي والانتقال به من واقع الانظمة الشمولية والديكتاتورية الى عصر الحريات والشعوب، وهي في الوقت ذاته خطوة قومية ريادية في تغيير الوسائل والابوات والطرق القديمة التقليدية للوصول الى السلطة المتخلية في الانقلابات والثورات او التمارت التي تليخ في الغرف السرية المغلقة، واستبدالها بوسائل والابوات وطرق حضارية سلمية معاصرة عبر الاقتراع السري المباشر الذي يعبر عن ارادة الجماهير بشكل عام.

والآن وبعد ان نتحت الانتخابات وشهد العالم بنزاهتها بتبدي اسامنا نحن اليمنيين تحد وطني اكبر وهم وهو ان نستوعب حقيقة واهمية هذه التجربة الانتخابية في تاريخنا السياسي الوطني المعاصر، وان نعشق هذا الانتصار الديمقراطي في وعينا وسلوكنا السياسي، ونعسبه الميزد من الامة والاباد الوطنية الاستراتيجية، ونجعل منه معلماً بارزاً في سلوكنا الحضاري، وتاريخنا السياسي، وثقافتنا الوطنية نستلهم منه الدروس النظرية، والخبرات العملية والقيم والمثل النموذجية ونعالج بحكمة ورؤية المصلحة الوطنية ما شابها من حالات الضعف والصور وما اعترها من سلبيات وممارسات خاطئة.

وان نحرص على تطويرها وتعميمها وتعميقها لدى اجيال الحاضر والمستقبل كنهج وسلوك حضاري رفيع، يستوعب خصوصيات وسمات واقعنا الوطني ودرجة تطوره، دون سغالة او محاولة احراق المراحل، اخذين بعين الاعتبار، ان الديمقراطية اليمنية تبنت هذا الواقع التي تستمد

تجربتنا الديمقراطية والدروس المستفادة منها

■ مثلت الانتخابات الرئاسية والمحلية التي خاضتها بلادنا مؤخراً نقلة تحول نوعية ليس فقط في مسار الديمقراطية اليمنية ولكن ايضاً في الوعي والثقافة والفكر السياسي الشعبي العربي، ففي هذه الحركة الديمقراطية التي دارت رحاها بين مختلف الوان الطيف السياسي والاجتماعي اليمني، على ارضية مهددة وفي ظل اجواء مفتوحة من النزاهة والشفافية والحريات الفردية والجماعية والسياسية والاعلامية والحقوق المتساوية المخولة دستوريا لكل ابناء الوطن -في هذه الحركة- تجسد المستوى النوعي المنطور للديمقراطية اليمنية ليس فقط في بنائها التشريعي والمؤسسي ولكن ايضاً -وهذا هو الاعم- في الوعي والثقافة والسلوك الشعبي، اولا على مستوى الفرد الذي غدا يعي حقوقه واجباته الديمقراطية ومكانته كمصدر لكل سلطات البلد المعاصر ومحدد لنوعية وسمات وشخصها وبرامجها السياسية اللاحقة، وثانياً على مستوى الاحزاب السياسية التي اصحت تعي اهمية ومكانة الشعوب كغاية ووسيلة في مضمار التنافس السلمي من اجل السلطات واضحت تتعاطى بايجابية مع قوانين واشتراطات ودوات ووسائل النضال السياسي والسلمي العنتي، واضحت على يقين من ان طريقها للوصول الى السلطة يمر عبر صناديق الاقتراع ومرهونة بقناعات وخيارات الناخب مهما كان شأنه او مكانته الاجتماعية في هذه الحركة التي انتصر فيها الشعب لحقوقه وارادته المستقلة وقيادته ومصلحه، وحاضره ومستقبله.

احقيل حزام فضل

سبية والحزبية، الى هزيمة سياسية على يد بعض القيادات الحزبية التي تحوّل افرارغ هذا الانتصار من اهميته ونتائجته وبعاده التاريخيية حين لا يتوافق والواعم واهدافهم ومصالحهم الحزبية الضيقة، او لعدم تعودهم على نتائج العملية الديمقراطية، ولن تجلي الحقيقة اذا قلنا ان من اكبر تحدياتنا المعاصرة تتجلى في قدرتنا على الحفاظ على هذا الانتصار الديمقراطي الذي حققته انتخابات العام ٢٠٠٦م، والمضي به قدماً نحو تحقيق الاهداف والغايات والوطنية والشعبية المرجوة وحتى لا يتحول ما اعتبره العالم قاطبة ريادة ديمقراطية بعينة، وانتصاراً ديمقراطياً اقليمياً وعربياً انجزه اليمنيين الى هزيمة سياسية بعينة بفعل اصرار بعض السياسيين على التعاطي مع هذا الخيار من منظور المتاجرة بقضايا الوطن وانجازات الشعب الخيبة على معايير الكسب والخسارة الذاتية والحزبية، واعتماد خطاب سياسي اعلامي سطحي ومزاعم وعداي يهدف الى هدم وتشويه كل شيء جميل في الحياة.

ان معطيات الوقت الراهن تختم على كل القوى السياسية الوطنية الخاسرة منها والرابحة ان تقدم مصلحة الوطن على جميع المصالح من خلال التمتع في قراتها الواقعية والصانعة لجمال محليات الدورة الانتخابية الرئاسية والمحلية، ونتاجها وفرائنها السلبية واليجابية، ومراجعة ادائها السياسي ومكانتها ودورها على خارطة الاجتماعية السياسية الوطنية خلال ١٦ عاماً المنصرمة من عمر الديمقراطية، وان نجعل من هذا الحدث وقفة تفكيرية لادائها العملي ولعلاقتها مع الجماهير

غذاها من مختلف روافد مكوناته الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي والاخلاقي.. وتمت فيه متارة سلباً وايجاباً بكل ما فيه من عوامل قوة ونقاط ضعف بنجاحاته وانتكاساته، ولها في الواقع المحلي والخارجي قواها الاجتماعية وانتصارها مثل ما لها اعداؤها وقواها المضادة، واية محاولة من قبل اي كان لتجاوز هذه الحقائق الموضوعية والذاتية اما ان يكون مصيرها الفشل، اما ان يكون لها عواقب سلبية وخيمة ليس فقط على الديمقراطية ولكن ايضاً على الوطن وامته واستقراره الاجتماعي ووحدته الوطنية، وهنا ينبغي التحذير من مخاطر استمرارية الخطاب السياسي والاعلامي لاحزاب المعارضة، الذي يحاول ان يبرر خسارتها للانتخابات من خلال الاساءة الى التجربة الديمقراطية والتشكيك في خيارات الناخبين، في اول تجربة انتخابية تنافسية حقيقية، كانت -بشهادة جميع المراقبين المحليين والاجانب ويتقديم المؤسسات الدولية المهتمة بالديمقراطية في العالم - من افضل التجارب الانتخابية الديمقراطية الريادية في المنطقة والعالم النامي، وجرحت وفق المعايير والضوابط والحقوق والحريات المعمول بها في اعرق الدول الديمقراطية في العالم لان التشكيك فيها والاساءة لها يعد في الوقت الحالي اساءة للوطن ومكتسباته.

لحفظ على هذا المنجز التاريخي

فالمعروف ان القوى السياسية والاجتماعية في اي بلد من البلدان عندما تكون ضعيفة وقاصرة الرؤية وغير مؤهلة لخوض المعارك السياسية الكبيرة، وغير مبركة اصالح شعوبها واطوانها الاستراتيجية، تتحول انتصاراتها الشعبية الى هزائم سياسية مبرعة، وخاصة عندما تتعاطى مع نتائج هذا الانتصار الجماهيري من منظور المصالح الذاتية الانية الضيقة، وما نخشاه ان يتحول انتصارنا الوطني الديمقراطي الذي صنعه الشعب بمختلف اطيافه الاجتماعية والسلبا

ولخطابها السياسي وبرامجها الحزبية والانتخابية، ومهامها واولوياتها الوطنية وان تحتج بتعفن في ثايا مكوناتها الفكرية والتنظيمي، وسلوكها العلمي وطبيعية علاقتها بالجماهير من الاسباب الحقيقية لتناحها او فشلها في هذه الانتخابات واسباب عجزها عن تقديم برنامج نظري واداء عملي يتجاوز مع هوم الجماهير ويبي تطلعاتها ومصلحتها، وان تحتج عن اسباب عجزها في التصدي للممارسات القريبة الشاذة والخاطئة المسببة للعملية الانتخابية التي مارسها البعض بوغي او بدون وعي ولتحقيق مكاسب انتخابية خاصة، بدلاً من التباكي وتقدي حصول، واعتباره شماعه تعلق عليها اخطاها واخفاقاتنا وفشلنا.

لقد اثبتت تجربتنا الانتخابية مدى قوة واهمية دور الرأي العام الشعبي كاداة وطنية للرقابة والمحاسبة وفي تحديد معالم المستقبل وتوجيهاته التنموية وهوية وطبيعة قيادته وبرامجها السياسية، وبروز عصر الجماهير ودخولها الساحة السياسية كاداة حسم لكافة المعارك الانتخابية الديمقراطية، يحتم على الاحزاب الوطنية اعادة النظر في سياساتها وعلاقتها بالجماهير والتخلص من اساليبها النمطية البنية على تخدير هذه الجماهير بالوعود الزائفة والشعارات الجوفاء، والتعاطي السياسي الزائف مع عواطف وعواطف وعقوبة وحدونية وعيا وثقافتها، وغيرها من الاسباب والوسائل الشكلية التي ظلت سائدة حتى عشية انتخابات العام ٢٠٠٦م، التي كان من اهم افرازاتها ايجابية انها اشترطت البية ووسائل البية لنعاطي الاحزاب السياسية مع الجماهير، ووفق عقد اجتماعي يتعزز بالواقعية والمصداقية، والحكمة والرؤى الثاقبة.

وبالطبع هذا لن يتحقق الا من خلال قدرة الاحزاب على اعادة القراء الصحيحة لواقع الحراك السياسي والاجتماعي الذي شهدته هذه الانتخابات واستشفاف عمق وشمولية التحولات التي حدثت خلال السنوات المنصرمة في العلاقات الاجتماعية السياسية وفي الوعي والثقافة والاخلاقيات الوطنية وتنامي روح المسؤولية لدى هذه الجماهير وفدائها على تصديق خياراتها التي تشترطها مصالحها واحتياجاتها الحياتية والوطنية حاضراً ومستقبلاً.

على الاحزاب وقياداتها ان تعي وتدرك تماماً ان عملية كسب ود الجماهير وتأييدهم لا يتحقق الا من خلال قدرة هذه الحزب او ذاك على التماهي والتوحد في قضايا وهوم وطموحات هذه الجماهير والتعبير الصادق عنها، وتقاس غالباً المسافات التي تفصل الاحزاب عن قاعدتها الجماهيرية بطبيعة وامتداد المسافات الفاصلة بين النظرية والتطبيق، بين القول والفعل، بين الوعد والتفويض، بين الممكن والمستحيل، بين الطموحات الكبيرة وقدرات وامكانات الواقع على تحقيقها، اي انها تقاس بمدى المسافة الفاصلة بين البرامج النظرية لهذا الحزب او ذاك وقدراته الذاتية وامكانات الواقع على تحقيقها على ارض الواقع.

وعليها ايضاً ان تترك ان العملية السياسية لا تزهر الا اذا ايدها وباركها الشعب بشكل عملي صحيح وعندما تفشل الاحزاب في تحقيق ذلك فستفشل سياستها مية ولن يكون هناك اي تحرك الى الامام، ويرانجها حين تصور له الامنيات واقعا ملموساً في الوقت الذي تكون تلك الاحزاب عاجزة عن خدمة نفسها في المقام الاول.

فالتماهي الزائف والوعود الكاذبة التي تعود البعض عليها تمثل اخطر عدو للمصداقية وتنتسف ثقة الجماهير بيده الاحزاب وبكل ما تدعو وتروج له.

